سلسلة إصدارات شبكة انكي للبحث العلمي

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research



انتخابات التجديد النصفي الأمريكية 2026:

كونغرس جديد وشرق أوسط مضطرب

الباحث أحمد عقيل الزاملي

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss

الملخص

تكتسب الانتخابات النصفية الأمريكية لعام 2026 أهمية استثنائية، إذ ستحدد مسار السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة حرجة تشهد تصاعدًا في التنافس الدولي وتحولات في هيكلية النظام العالمي، إلى جانب تزايد التحديات التي تواجه النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. وتأتي محورية هذه الانتخابات من دورها المباشر في إعادة رسم توازن القوى داخل الكونغرس، وتحديد مدى قدرة الإدارة الأمريكية على تمرير أجندتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، مما سينعكس حتمًا على طبيعة وحجم الانخراط الأمريكي في الملفات الإقليمية والدولية.

يحلل هذا المقال انعكاسات الانتخابات النصفية الأمريكية على موازين القوى الدولية، مع التركيز على التنافس الأمريكي–الصيني، والعلاقات مع روسيا، ومستقبل الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وانعكاسات هذه التحولات على العراق، بوصفه دولة ذات موقع جيوسياسي مهم تتقاطع عنده مصالح إقليمية ودولية متعددة.

ينطلق المقال من فرضية مفادها أن نتائج الانتخابات النصفية لا تؤدي بالضرورة إلى تغيير جذري وفوري في السياسة الخارجية الأمريكية لكنها قد تؤثر في أولوياتها وأدوات تنفيذها ومستوى انخراطها الدولي تبعًا لطبيعة التوازنات السياسية داخل المؤسسات الأمريكية، وفي ظل اتساع دور السلطة التنفيذية في صنع القرار الخارجي. ويعرض المقال ثلاثة سيناريوهات مرتبطة بالنتائج المحتملة لتوزيع الأغلبية في الكونغرس، في سياق إقليمي تطبعه المواجهة الأمريكية–الإيرانية واكتمال انسحاب التحالف الدولي من العراق. ويخلص المقال إلى أن العراق بحاجة إلى تبني سياسة خارجية متوازنة، وتعزيز استقلالية القرار الوطني، وتنويع الشراكات الاقتصادية والسياسية، بما يمكّنه من التعامل مع التحولات الدولية وتقليل انعكاساتها السلبية على أمنه واستقراره.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات النصفية الأمريكية، موازين القوى الدولية، التحولات الجيوسياسية، الشرق الأوسط، العراق، السياسة الخارجية الأمريكية.

المقدمة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية إحدى القوى الرئيسة المؤثرة في بنية النظام الدولي، إذ تمتلك أدوات متعددة للنفوذ تشمل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، فضلًا عن شبكة واسعة من التحالفات والشراكات الدولية. وبهذه الأدوات رسخت واشنطن موقعها فاعلًا رئيسًا في إدارة الأزمات الدولية، وفي رسم مسار كثير من الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية. لكن العالم تغير كثيرًا في السنوات الأخيرة: الصين تصعد، وروسيا حاضرة في ملفات عدة، وثمة سعي واضح لإعادة توزيع النفوذ. وفي الوقت نفسه، تواجه الولايات المتحدة تحديات داخلية تتعلق بالاستقطاب السياسي، والخلافات الحزبية، والأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وكلها عوامل تجعل صياغة سياسة خارجية مستقرة وطويلة الأمد أصعب مما كانت عليه قبل عقدين.

من هنا تبدو انتخابات 2026 النصفية أكثر من استحقاق دوري؛ فهي اختبار للإدارة القائمة، وتؤثر نتائجها في تركيبة الكونغرس الأمريكي، ولا سيما مجلسي النواب والشيوخ. وللكونغرس دور محوري في إقرار التشريعات والميزانيات، وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية، والمشاركة في تحديد مخصصات الدفاع والمساعدات الخارجية والسياسات الاقتصادية ذات الأبعاد الدولية. لهذا لا تبقى هذه الانتخابات شأنًا أمريكيًا داخليًا؛ فنتائجها تحدد إلى حد بعيد ما إذا كانت السياسة الخارجية ستمضي على خطها الحالي أم ستنعطف، وكيف ستتعامل واشنطن مع خصومها وحلفائها على حد سواء.

ويأتي الشرق الأوسط في مقدمة المناطق المعنية بهذه التحولات، لما له من أهمية استراتيجية مرتبطة بالطاقة، والممرات البحرية، وأمن إسرائيل، والعلاقات مع إيران، وأمن دول الخليج، فضلًا عن استمرار الأزمات والنزاعات الإقليمية. أما العراق فحالة تستحق التوقف عندها، بحكم موقعه الجغرافي، وارتباطاته الاقتصادية والأمنية، وعلاقاته المتعددة مع الولايات المتحدة وإيران والدول العربية والقوى الدولية الأخرى.

وعليه، تتمحور إشكالية المقال حول السؤال الآتي: كيف يمكن أن تؤثر نتائج الانتخابات النصفية الأمريكية لعام 2026 في موازين القوى الدولية والتحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما التداعيات المحتملة لذلك على العراق؟

ويعتمد المقال المنهج الوصفي–التحليلي من خلال دراسة طبيعة النظام السياسي الأمريكي، وتحليل العلاقة بين التوازنات الداخلية واتجاهات السياسة الخارجية، واستشراف السيناريوهات المحتملة وانعكاساتها على البيئة

الإقليمية والعراقية. وقد أعد المقال مطلع تشرين الثاني 2026، أي قبل إعلان نتائج الانتخابات المقررة في 3 تشرين الثاني 2026، ومن ثم فإن تقديراته مبنية على المعطيات واستطلاعات الرأي ونماذج التنبؤ المتاحة حتى ذلك التاريخ.

أولًا: الانتخابات النصفية الأمريكية و أثرها في اتجاهات السياسة الخارجية

تجرى الانتخابات النصفية الأمريكية في منتصف الولاية الرئاسية، وتشمل جميع مقاعد مجلس النواب وجزءًا من مقاعد مجلس الشيوخ، فضلًا عن عدد من المناصب المحلية والولائية. وعلى الرغم من أنها لا تؤدي إلى انتخاب رئيس جديد، فإنها تعمل عمليًا بوصفها استفتاء على أداء الإدارة، وتحدد مدى قدرتها على تمرير برامجها داخل الكونغرس.

ولفهم وزن هذه الانتخابات لا بد من العودة إلى طبيعة النظام السياسي الأمريكي القائم على الفصل بين السلطات وتوزيع الصلاحيات. فالرئيس يمتلك صلاحيات واسعة في إدارة السياسة الخارجية وقيادة القوات المسلحة والتفاوض مع الدول، لكن الكونغرس يؤثر في تمويل السياسات الخارجية، وإقرار الموازنات الدفاعية، والمساعدات الدولية، والتشريعات المرتبطة بالعقوبات والتجارة والأمن القومي. فإذا خسر حزب الرئيس أغلبيته في أحد المجلسين أو كليهما، واجهت الإدارة صعوبات أكبر في تمرير التشريعات والميزانيات، وقد تتعرض سياساتها الخارجية لمزيد من الرقابة والاستجواب السياسي. ومن المتوقع عندها أن يحتدم الخلاف حول حجم الإنفاق العسكري، والمساعدات المقدمة للحلفاء، وطبيعة التعامل مع الصين وروسيا، ومستوى الالتزام الأمريكي تجاه الأزمات الدولية.

لكن لا ينبغي تضخيم أثر هذه الانتخابات؛ فالسياسة الخارجية الأمريكية لا تصنعها صناديق الاقتراع وحدها، بل تتأثر أيضًا بالمؤسسات الأمنية والعسكرية، والمصالح الاقتصادية، وشبكات التحالفات، والظروف الدولية. لذا قد تصمد توجهات استراتيجية كثيرة، حتى لو تبدلت الأغلبية، في حين تتعرض سياسات أخرى للتعديل أو التأجيل بفعل الخلافات الداخلية.

فالسؤال إذن ليس من سيفوز بالأغلبية، بل أي توازن سيخرج من صناديق الاقتراع، وإلى أي حد سيقيد يد الإدارة في الخارج أو يطلقها.

وفقًا لبيئة التنافس الحزبي، تجري انتخابات 2026 في سياق يسيطر فيه الحزب الجمهوري، حزب الرئيس دونالد ترامب، على مجلسي الكونغرس منذ مطلع عام 2025، بأغلبية 53 مقعدًا مقابل 47 في مجلس الشيوخ، وأغلبية ضيقة في مجلس النواب. ويتنافس في هذه الانتخابات على جميع مقاعد مجلس النواب البالغة 435 مقعدًا، و35 مقعدًا في مجلس الشيوخ. وتشير نماذج التنبؤ المنشورة حتى نهاية تشرين الأول 2026 إلى أرجحية واضحة للحزب الديمقراطي في استعادة الأغلبية في مجلس النواب، إذ قدر نموذج Decision Desk HQ فرصته بنحو 83%، في حين تبدو المنافسة على مجلس الشيوخ أكثر تقاربًا، وإن مالت أغلب النماذج لصالح الديمقراطيين بنسب تراوحت بين 63% و76% تقريبًا. كما تجري هذه الانتخابات في بيئة إقليمية استثنائية، أبرز ملامحها المواجهة العسكرية الأمريكية–الإيرانية التي اندلعت في آذار 2026، واكتمال انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق في 30 أيلول 2026.

يؤدي الكونغرس تأثيره في السياسة الخارجية عبر أدوات محددة، أبرزها: قانون تفويض الدفاع الوطني (NDAA) الذي يحدد سنويًا أولويات الإنفاق العسكري والانتشار الخارجي، وقوانين المخصصات المالية التي تمول المساعدات الخارجية وبرامج التعاون الأمني، وقرارات صلاحيات الحرب التي تتيح تقييد استخدام القوة العسكرية دون تفويض تشريعي، وجلسات الاستماع والتحقيقات الرقابية، فضلًا عن تشريعات العقوبات وصلاحية مجلس الشيوخ في المصادقة على المعاهدات وتعيين السفراء وكبار المسؤولين. غير أن فاعلية هذه الأدوات تبقى محدودة نسبيًا حتى في حالة فوز المعارضة، إذ يحتفظ الرئيس بحق النقض (الفيتو) الذي يتطلب تجاوزه أغلبية الثلثين في المجلسين، كما يتطلب تمرير معظم التشريعات في مجلس الشيوخ 60 صوتًا.

وثمة عامل آخر كثيرًا ما يغفل عنه، هو الاتساع المتزايد لدور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقود الأخيرة، إذ باتت الإدارات المتعاقبة تعتمد بصورة متزايدة على الأوامر التنفيذية، وصلاحيات الطوارئ الاقتصادية، والاتفاقات غير الملزمة التي لا تتطلب مصادقة الكونغرس. وقد برز هذا الاتجاه بوضوح خلال الإدارة الحالية، ولا سيما في مجالات الرسوم الجمركية والعقوبات واستخدام القوة العسكرية، وهو ما أثار نقاشات قانونية ودستورية داخل الولايات المتحدة بشأن حدود الصلاحيات بين السلطتين. ويعني ذلك أن أثر الانتخابات النصفية لن يتحدد بعدد المقاعد فحسب، بل بمدى قدرة الكونغرس الجديد واستعداده لاستعادة دوره الرقابي والتشريعي في مواجهة سلطة تنفيذية واسعة الصلاحيات. وهذا ما يفسر لماذا تأتي التحولات الفعلية في السياسة الخارجية، في الغالب، أبطأ وأضيق مما توحي به النتائج الانتخابية.

ثانيًا: الانتخابات النصفية وموازين القوى الدولية

1. **التنافس الأمريكي–الصيني** لم يعد التنافس بين واشنطن وبكين خلافًا تجاريًا فحسب، بل صار من أبرز ما يحدد شكل النظام الدولي، وامتد إلى مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وأشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والأمن البحري، وسلاسل الإمداد، والنفوذ الاقتصادي والسياسي في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. فالصين اليوم منافس حقيقي لأمريكا اقتصاديًا وتكنولوجيًا، وتسعى إلى توسيع حضورها الدولي عبر الاستثمار والتجارة ومشروعات البنية التحتية والتعاون السياسي. وفي المقابل، تعمل واشنطن على المحافظة على تفوقها الاستراتيجي، وتعزيز تعاونها مع الحلفاء، وتقليل اعتمادها على سلاسل الإمداد الحساسة المرتبطة بالصين. ولن يغير تبدل الأغلبية في الكونغرس كثيرًا في جوهر هذه المنافسة، فهي قائمة على مصالح بعيدة المدى، كما أن الموقف المتشدد تجاه الصين يحظى بتأييد واسع لدى الحزبين. والخلاف الحقيقي بعد الانتخابات سيكون على الأدوات لا على المبدأ: حجم الرسوم الجمركية وأثرها في المستهلك الأمريكي، ونطاق القيود على تصدير أشباه الموصلات والتقنيات المتقدمة، وتمويل برامج دعم الصناعة المحلية. وفي الشرق الأوسط يأخذ هذا التنافس بُعدًا إضافيًا بسبب مصالح الصين في استيراد الطاقة، وتوسع علاقاتها التجارية مع دول المنطقة، وتزايد حضورها في بعض مجالات الاستثمار والبنية التحتية. أما العراق، فأمامه معادلة دقيقة: أن يستفيد من علاقاته الاقتصادية مع الصين، ويحافظ في الوقت نفسه على توازن علاقته بالولايات المتحدة، ويتجنب تحويل الأراضي العراقية أو مؤسساته الاقتصادية إلى ساحة للصراع بين القوتين.

2. **العلاقات الأمريكية–الروسية** لروسيا ثقل لا يمكن تجاهله في معادلات الأمن الدولي، سواء بسبب قدراتها العسكرية والنووية، أو دورها في عدد من النزاعات الدولية، أو علاقاتها مع القوى الإقليمية المناوئة للولايات المتحدة. وتتحكم في علاقتها بواشنطن ملفات عدة، أبرزها الحرب في أوكرانيا، والعقوبات الاقتصادية، والأمن الأوروبي، والتوازنات النووية، والتنافس على النفوذ في مناطق مختلفة من العالم. وقد تؤثر الانتخابات النصفية الأمريكية في حجم الدعم المالي والعسكري الذي يقره الكونغرس للحلفاء، وفي مستوى الرقابة على سياسات الإدارة تجاه موسكو. ويعد ملف تمويل الدعم المقدم لأوكرانيا، وتشريعات العقوبات على قطاع الطاقة الروسي، من أبرز المجالات التي يملك فيها الكونغرس أدوات مباشرة، إذ يمكن للأغلبية الجديدة أن تدفع نحو تثبيت العقوبات بقوانين تحد من قدرة السلطة التنفيذية على رفعها منفردة، أو أن تكتفي بالرقابة وترك هامش التفاوض للإدارة. لكن أي تغيير في هذا المجال سيبقى مرتبطًا أيضًا بالتطورات الميدانية، والمواقف

الأوروبية، والحسابات الأمنية والاستراتيجية الأمريكية. أما في الشرق الأوسط، فالمصالح الروسية والأمريكية تلتقي حينًا، وتتصادم حينًا آخر، وهذا التذبذب يزيد المشهد الإقليمي تعقيدًا، ولا سيما على الدول التي تحتفظ بعلاقات مع الطرفين. وبوسع العراق أن يستفيد من تعدد الشراكات الدولية لتعزيز قدراته الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، شريطة أن تكون هذه العلاقات ضمن رؤية وطنية واضحة، وألا تؤدي إلى تعارض الالتزامات الخارجية مع المصالح العراقية أو إلى زيادة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدولة.

3. **مستقبل التحالفات الدولية** لا تقتصر انعكاسات الانتخابات النصفية على العلاقات مع الصين وروسيا، بل تشمل أيضًا مستقبل العلاقات الأمريكية مع الحلفاء التقليديين، ولا سيما الدول الأوروبية ودول شرق آسيا. فقد أثارت التحولات في الخطاب السياسي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة نقاشات بشأن تقاسم أعباء الدفاع، وحدود الالتزام الأمريكي تجاه الحلفاء، ومستقبل المؤسسات والتحالفات الدولية. وستلقي نتائج انتخابات 2026 بظلالها على النقاش الداخلي حول التمويل الدفاعي، والمساعدات الخارجية، وطبيعة الدور الأمريكي في إدارة الأزمات الدولية. ويتجلى ذلك في حلف شمال الأطلسي، حيث التزم الأعضاء في قمة لاهاي عام 2025 برفع الإنفاق الدفاعي تدريجيًا إلى 5% من الناتج المحلي، وهو التزام سيبقى مرهونًا جزئيًا بمدى استقرار الالتزام الأمريكي الذي يعبر عنه الكونغرس عبر موازنات الدفاع. وإذا تصاعدت الخلافات بين الإدارة والكونغرس، فقد تنخفض قدرة واشنطن على تقديم رسائل استراتيجية واضحة ومستقرة، الأمر الذي قد يدفع بعض الحلفاء إلى تعزيز قدراتهم الذاتية، وتنويع علاقاتهم الاقتصادية والأمنية. ومع ذلك، فهذه التحالفات أكثر رسوخًا من أن تهتز بسرعة، إذ تقوم على مصالح أمنية واقتصادية متجذرة في المؤسسات. والأرجح أن يطال التغيير طريقة إدارتها وحجم الإنفاق عليها، لا وجودها أصلًا.

ثالثًا: انعكاسات الانتخابات النصفية على الشرق الأوسط

1. **مستقبل الدور الأمريكي في المنطقة** يبقى الشرق الأوسط منطقة لا تستطيع واشنطن أن تدير ظهرها لها، لارتباطه بأمن الطاقة، والممرات البحرية الدولية، وأمن إسرائيل، ومكافحة التنظيمات الإرهابية، والتنافس مع القوى الدولية والإقليمية. فعلى الرغم من أن اهتمام واشنطن اتجه في السنوات الأخيرة نحو المحيطين الهندي والهادئ، فإن المنطقة ظلت تفرض نفسها على حساباتها مع كل أزمة. إلا أن طبيعة الحضور الأمريكي وأولوياته قد تتغير تبعًا للظروف الدولية، والضغوط الداخلية، والتطورات الأمنية والاقتصادية في المنطقة.

وقد تؤدي نتائج الانتخابات النصفية إلى زيادة التركيز على بعض الملفات، مثل حماية المصالح الأمريكية، وأمن إسرائيل، ومواجهة النفوذ الإيراني، وتأمين الممرات البحرية، أو إلى تعزيز الدعوات المطالبة بتقليل الانخراط العسكري المباشر في النزاعات الإقليمية. فتقليص الوجود العسكري شيء، وتراجع النفوذ الاستراتيجي شيء آخر؛ إذ تستطيع الولايات **المتحدة** المحافظة على تأثيرها من خلال التحالفات، والمبيعات العسكرية، والعقوبات، والتعاون الاستخباراتي، والأدوات الاقتصادية، والدبلوماسية. بعبارة أخرى، ما يجري هو إعادة ترتيب للأدوات والأولويات، لا انسحاب أمريكي كامل ولا بقاء للوضع على حاله.

2. **العلاقات الأمريكية–الإيرانية وأمن الخليج: قليلة هي الملفات التي تؤثر** في استقرار الشرق الأوسط بقدر العلاقة بين واشنطن وطهران، بسبب ارتباطها بالعقوبات الاقتصادية، والبرنامج النووي الإيراني، وأمن الخليج، وأمن الملاحة البحرية، والتوازنات السياسية والعسكرية في عدد من دول المنطقة. وقد تؤثر التوازنات السياسية داخل الكونغرس الأمريكي في طبيعة النقاش بشأن العقوبات على إيران، وآليات التفاوض، ومستوى الضغط الاقتصادي والسياسي، فضلًا عن حجم الدعم المقدم للشركاء الإقليميين. وكلما اشتد الانقسام في واشنطن تباطأت المسارات الدبلوماسية، وإن كانت نافذة التفاوض تبقى مفتوحة متى التقت مصالح الطرفين وسمحت الظروف الإقليمية بذلك. أما أمن الخليج، فيرتبط بمجموعة من العوامل، منها التنافس الإقليمي، وأمن المنشآت النفطية، وحرية الملاحة، والتعاون الدفاعي، وإمكانية بناء ترتيبات إقليمية لتقليل مخاطر التصعيد. وعادةً ما يتأثر العراق بشكل مباشر بأي تحول في تفاعلات الصراع، ومن هنا تأتي أهمية تعزيز قنوات الحوار الإقليمي، وتجنب استخدام الأراضي العراقية في الصراعات الخارجية، وتطوير سياسة تقوم على خفض التوتر وحماية المصالح الوطنية. وتكتسب هذه المسألة إلحاحًا خاصًا في ضوء المواجهة العسكرية الأمريكية–الإيرانية التي اندلعت في آذار 2026، إذ يرجح أن تكون صلاحيات الحرب ومستوى الانخراط العسكري ضد إيران في مقدمة الملفات التي سيعيد الكونغرس الجديد النظر فيها، ولا سيما إذا انتقلت الأغلبية في أحد المجلسين أو كليهما إلى الحزب الديمقراطي.

3. **أمن الطاقة والممرات البحرية:** تعد الطاقة مفتاحًا أساسيًا لفهم الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، فالاقتصاد العالمي يعتمد بدرجات متفاوتة على استقرار إنتاج النفط والغاز واستمرار تدفقهما عبر الممرات البحرية الحيوية. وتؤثر التوترات السياسية والعسكرية في المنطقة في أسعار الطاقة وتكاليف النقل والتأمين، كما قد تنعكس على الاستثمارات وسلاسل الإمداد العالمية. فأي تغير في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة يتردد صداه اقتصاديًا خارج حدودها. والأسواق لا تنتظر القرارات الرسمية؛ فهي تتحرك على وقع التوقعات، ويكفي

أن ترجح كفة حزب على آخر حتى يُعاد تسعير المخاطر المرتبطة بالعقوبات والاستقرار الإقليمي. والعراق في قلب هذه المعادلة، فجل إيراداته العامة يأتي من النفط. وحتى حين ترفع تقلبات السوق أسعار النفط مؤقتًا، فإنها تخلق بيئة مالية غير مستقرة يصعب بناء الموازنات والخطط التنموية عليها. والحماية الحقيقية تبدأ من تنويع مصادر الدخل، وتحسين إدارة الإيرادات النفطية، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتعزيز البنية التحتية للطاقة والنقل، بما يقلل من تأثر الاقتصاد الوطني بالصدمات الخارجية.

رابعًا: العراق في ظل التحولات الجيوسياسية الدولية

1. **الموقع الجيوسياسي للعراق** يقع العراق عند نقطة اتصال بين الخليج وبلاد الشام وتركيا وإيران، ويرتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع مجموعة واسعة من الدول الإقليمية والدولية. وهذا الموقع سلاح ذو حدين: فهو يؤهله ليكون جسرًا للتواصل الاقتصادي، ومركزًا للتعاون الإقليمي، وفاعلًا في تسهيل الحوار بين الأطراف المختلفة. لكنه يجعله أيضًا عرضة لتعارض المصالح الدولية والإقليمية، ولا سيما عندما تتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، أو عندما يشتد التنافس بين القوى الكبرى. وتكتسب هذه الانتخابات أهمية مضاعفة بالنسبة إلى العراق لتزامنها مع متغيرين رئيسين: المواجهة الأمريكية–الإيرانية التي ترفع كلفة أي توتر على الساحة العراقية، واكتمال انسحاب قوات التحالف الذي ينقل العلاقة مع واشنطن إلى إطار ثنائي جديد لم تتضح ملامحه بعد. والكونغرس الجديد سيكون شريكًا في رسم ملامح هذه المرحلة، سواء عبر التمويل أو الرقابة أو صلاحيات الحرب. ومن الطبيعي أن تنعكس نتائج الانتخابات على العلاقة بين بغداد وواشنطن، وعلى الملفات المتعلقة بالتعاون الأمني والاقتصادي، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار، والتعاون المالي. غير أن مستقبل الدور العراقي لا يتحدد بالسياسة الأمريكية وحدها؛ بل يرتبط كذلك بقدرة الدولة العراقية على بناء مؤسسات فاعلة، وتطوير اقتصاد متنوع، وتوحيد القرار الأمني، وتعزيز الاستقرار الداخلي. والعبرة هنا ليست في ملاحقة كل تحول خارجي، بل في امتلاك القدرة على التكيف معه دون التفريط باستقلالية القرار.

2. **العلاقة العراقية–الأمريكية** إن علاقة بغداد بواشنطن أوسع مما يظن كثيرون، فهي تشمل التعاون الأمني، ومكافحة الإرهاب، والتدريب، والتعاون الاقتصادي والمالي، والاستثمار، والتعليم والتكنولوجيا. وتتأثر هذه العلاقة بطبيعة الأولويات الأمريكية، والتوازنات داخل المؤسسات السياسية في واشنطن، فضلًا عن التطورات الأمنية والسياسية داخل العراق والمنطقة. وقد تؤدي نتائج الانتخابات النصفية إلى تعديل بعض

أولويات الكونغرس فيما يتعلق بالمساعدات والتعاون الأمني والسياسة تجاه الشرق الأوسط، إلا أن استمرار المصالح المشتركة قد يدفع الطرفين إلى المحافظة على أطر التعاون الأساسية. والمطلوب من بغداد أن تنظر إلى هذه العلاقة نظرة استراتيجية تقوم على تحديد المصالح الوطنية بوضوح، وتطوير آليات الحوار المؤسسي، وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، مع الحفاظ على استقلالية القرار العراقي في بيئة إقليمية تتسم بالاضطراب. فالعلاقة التي تقوم على الأمن وحده تبقى رهينة الأزمات، أما الشراكة في التجارة والاستثمار والتعليم والتكنولوجيا فهي أبقى أثرًا وأقل تأثرًا بتقلبات المزاج السياسي في واشنطن. وإذا أردنا أن نكون أكثر تحديدًا، فالكونغرس يستطيع التأثير في العراق عبر أربع ملفات: مرحلة ما بعد انتهاء مهمة التحالف الدولي في 30 أيلول 2026 والانتقال إلى ترتيبات أمنية ثنائية، وما يتصل بها من برامج التدريب والتسليح الممولة عبر قانون تفويض الدفاع؛ وإيداع عائدات النفط العراقي في حساب لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وما يتيحه ذلك لواشنطن من قدرة على التأثير في تدفق الدولار إلى النظام المصرفي العراقي؛ وملف العقوبات على إيران وانعكاسه على استيراد العراق الغازَ والكهرباءَ من إيران، ولا سيما بعد أن أنهت واشنطن في آذار 2025 الإعفاء الذي كان يسمح للعراق بدفع ثمن الكهرباء المستوردة من إيران، مع بقاء واردات الغاز عرضة لقيود مماثلة؛ فضلًا عن موقف الكونغرس من حكومة رئيس الوزراء علي الزيدي ومساعيها لحصر السلاح بيد الدولة.

خامسًا: السيناريوهات المحتملة بعد الانتخابات النصفية الأمريكية 2026

أمامنا ثلاثة سيناريوهات لما بعد الانتخابات، يرتبط كل منها بنتيجة انتخابية محددة لتوزيع الأغلبية في مجلسي الكونغرس، وهي احتمالات لا تنبؤات، يتوقف تحقق أي منها على نتائج الانتخابات، وطبيعة العلاقة بين الإدارة والكونغرس، والتطورات الدولية والإقليمية.

السيناريو الأول: احتفاظ الجمهوريين بالمجلسين – استمرار التوجهات الاستراتيجية مع قيود محدودة

يفترض هذا السيناريو احتفاظ الحزب الجمهوري بأغلبيته في المجلسين، وهو الاحتمال الأضعف وفق النماذج الانتخابية المنشورة قبيل الاقتراع، ما يعني استمرار الخطوط العامة للسياسة الخارجية الأمريكية، مع قيود محدودة قد يفرضها بعض أعضاء الكونغرس على التمويل أو التشريعات أو بعض القرارات التنفيذية. عندها

ستمضي واشنطن على الأرجح في التعامل مع الصين بوصفها منافسًا استراتيجيًا، والمحافظة على تحالفاتها الأساسية، ومواصلة الانخراط في قضايا الشرق الأوسط وفق أولوياتها الأمنية والاقتصادية. أما العراق، فقد يجد نفسه أمام فرصة للحفاظ على أطر التعاون القائمة مع واشنطن، مع ضرورة تعزيز قدراته الذاتية وتنويع شراكاته تحسبًا لأي تغير في مستوى الالتزام الأمريكي. ويبقى هذا الاحتمال قائمًا رغم ضعفه، فقد خالفت نتائج الانتخابات الأمريكية توقعات الاستطلاعات أكثر من مرة.

السيناريو الثاني: كونغرس منقسم (أغلبية ديمقراطية في النواب وجمهورية في الشيوخ) – تصاعد الاستقطاب الداخلي

يفترض هذا السيناريو فوز الديمقراطيين بمجلس النواب مع احتفاظ الجمهوريين بمجلس الشيوخ، بما يمنح المعارضة السيطرة على مسار الموازنة والتحقيقات الرقابية. والنتيجة المتوقعة احتكاك متزايد بين البيت الأبيض والكونغرس، وموازنات تمرر بصعوبة، وتأجيل قرارات بعيدة المدى. وقد يؤدي ذلك إلى تراجع وضوح الرسائل الأمريكية تجاه الحلفاء والخصوم، أو إلى تأخير بعض البرامج والمساعدات، أو إلى زيادة الاعتماد على القرارات التنفيذية والأدوات الدبلوماسية والأمنية التي تقع ضمن صلاحيات الإدارة. وفي الشرق الأوسط، سيترك هذا الوضع العواصم الإقليمية في حيرة من أولويات واشنطن ومستوى انخراطها في الأزمات الإقليمية، الأمر الذي قد يدفع بعض القوى إلى إعادة حساباتها الاستراتيجية. أما العراق، فقد يتعرض لضغوط أكبر إذا تزامن الاستقطاب الأمريكي مع تصاعد التوترات الإقليمية. وهنا تصبح الأولوية لتعزيز الاستقرار الداخلي، وتطوير العلاقات مع الدول العربية، وتفعيل الدبلوماسية الوقائية، والحفاظ على قنوات التواصل مع مختلف الأطراف.

السيناريو الثالث: سيطرة ديمقراطية على المجلسين – إعادة ترتيب الأولويات وتعزيز المسارات الدبلوماسية

يفترض هذا السيناريو فوز الحزب الديمقراطي بأغلبية المجلسين، وهو الاحتمال الأرجح وفق معظم النماذج الانتخابية المنشورة قبيل الاقتراع، بما يمنحه أدوات أوسع لتقييد صلاحيات الحرب ومراجعة الانخراط العسكري ضد إيران، الأمر الذي قد يدفع الإدارة الأمريكية إلى إعادة تقييم بعض التزاماتها، والتركيز على الأولويات التي تحظى بتوافق سياسي أوسع، مع دعم الحلول الدبلوماسية حيث تكون أقل كلفة وأكثر فاعلية من المواجهة المباشرة. وقد يفتح هذا المسار المجال أمام خفض التوتر في بعض الملفات الإقليمية، وتعزيز

التعاون الاقتصادي، وتطوير ترتيبات أمنية أكثر استقرارًا، إذا توافرت إرادة سياسية لدى الأطراف المعنية. وهو السيناريو الأنسب للعراق، إذ يفتح أمامه فرصة لتعزيز دوره في الوساطة الإقليمية، وتوسيع التعاون الاقتصادي، والمشاركة في المبادرات التي تستهدف خفض التصعيد وبناء الثقة بين دول المنطقة. غير أن هذا المسار يحتاج إلى ظروف سياسية وأمنية مواتية، فصناديق الاقتراع وحدها لا تصنع تسويات إقليمية ولا تعيد ترتيب العلاقات الدولية.

الخاتمة:

تذكرنا الانتخابات النصفية الأمريكية لعام 2026 بمدى الترابط بين السياسة الداخلية الأمريكية وموقع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي. صحيح أنها لا تغير الرئيس، لكن نتائجها قد تؤثر في طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفي القدرة على تمرير الموازنات والتشريعات، وفي مستوى الاستقرار الذي تتمتع به بعض السياسات الخارجية.

إن قراءة هذه الانعكاسات تقتضي النظر أبعد من حسابات المقاعد، لأن السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر بمجموعة متداخلة من المصالح الاستراتيجية والمؤسساتية والاقتصادية والأمنية. ومن ثم، فإن التغيير في التوازنات داخل الكونغرس قد يؤدي إلى تعديل أدوات السياسة الخارجية أو إبطاء بعض مساراتها، دون أن يعني بالضرورة تحولًا جذريًا في الاتجاه الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية؛ وهذا بالضبط ما ذهبت إليه فرضية المقال؛ إذ إن حق النقض الرئاسي، وقاعدة الأصوات الستين في مجلس الشيوخ، واستمرارية المؤسسات الأمنية والعسكرية، كلها عوامل تحد من قدرة أي أغلبية جديدة على إحداث تحول جذري، في حين تمنحها أدوات الموازنة وصلاحيات الحرب والرقابة قدرة فعلية على تعديل الأولويات ووتيرة التنفيذ. وعلى المستوى الدولي، يتقاطع هذا الاستحقاق الانتخابي مع استمرار التنافس الأمريكي–الصيني، وتعقيدات العلاقات الأمريكية–الروسية، والنقاشات المتعلقة بمستقبل التحالفات الدولية. أما في الشرق الأوسط، فتظل قضايا أمن الخليج، والعلاقات الأمريكية–الإيرانية، وأمن الطاقة، والممرات البحرية، من أبرز الملفات التي يمكن أن تتأثر بالتغيرات في الأولويات الأمريكية. والعراق مثال واضح على الدول التي تتأثر مباشرة بتفاعلات القوى الكبرى، وغالبًا قبل غيرها. فموقعه الجغرافي، وموارده النفطية، وعلاقاته المتعددة، تمنحه فرصًا لتعزيز دوره الإقليمي، لكنها تضعه أيضًا أمام تحديات تتطلب إدارة دقيقة للتوازنات الدولية والإقليمية. وفي تقدير الباحث، لا يكمن التحدي الحقيقي أمام العراق في محاولة توقع جميع القرارات التي قد تتخذها الإدارة الأمريكية بعد الانتخابات، بل في

بناء سياسة وطنية قادرة على التكيف مع مختلف الاحتمالات. ويتطلب ذلك خطوات عملية، أبرزها: تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام 2008 بوصفها مرجعية للعلاقة الثنائية بعد انتهاء مهمة التحالف؛ وبناء قنوات تواصل مباشرة مع لجان العلاقات الخارجية والقوات المسلحة والمخصصات في الكونغرس من كلا الحزبين؛ وتطوير آليات مصرفية تقلل من مخاطر القيود على تدفق الدولار؛ وتسريع مشاريع الربط الكهربائي مع دول الخليج والأردن وتطوير حقول الغاز الوطنية لتقليل الاعتماد على الطاقة الإيرانية الخاضعة للعقوبات؛ والمضي في حصر السلاح بيد الدولة بما يمنع استخدام الأراضي العراقية في المواجهة الأمريكية–الإيرانية؛ وتوظيف مشروع طريق التنمية لتعزيز موقع العراق بوصفه جسرًا للتعاون لا ساحة للصراع. في النهاية، الانتخابات النصفية الأمريكية متغير مهم في البيئة الاستراتيجية الدولية، لكنها ليست العامل الوحيد المحدد لمستقبل الشرق الأوسط أو مكانة العراق. فمدى استفادة العراق من التحولات المقبلة سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرته على تحويل التحديات الخارجية إلى فرص، وتبني رؤية استراتيجية طويلة الأمد تجعل المصالح الوطنية أساسًا لإدارة علاقاته الدولية والإقليمية.

المصادروالمراجع

1. تقارير خدمة أبحاث الكونغرس الأمريكي المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن القومي. Congressional Research Service (CRS) U.S. Foreign Policy: Background and Issues for Congress.
2. تقارير تحليلية حول العلاقات الأمريكية–الأوروبية، والتنافس بين الولايات المتحدة والصين، والتحولات في النظام الدولي. European Parliamentary Research Service (EPRS).
3. تحليلات ودراسات بشأن السياسة الخارجية الأمريكية، والعلاقات الأمريكية–الصينية، والعلاقات الأمريكية–الروسية، ومستقبل الدور الأمريكي في الشرق الأوسط. Council on Foreign Relations (CFR).
4. تقارير إخبارية وتحليلات حول الانتخابات النصفية الأمريكية لعام 2026، والسياسة الخارجية الأمريكية، والتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. Reuters.
5. الوثائق الرسمية المتعلقة باستراتيجية الأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية، عند توافرها ونشرها رسميًا. The White House.
6. الوثائق التشريعية وتقارير لجان الكونغرس المتعلقة بالموازنة الدفاعية، والمساعدات الخارجية، والعقوبات، والعلاقات الدولية. U.S. Congress.
7. Decision Desk HQ, 2026 Midterm Election Forecast, updated 31 October 2026. https://votes.decisiondeskhq.com/forecast/2026

Political Science Now, "Forecasting the 2026 US Midterms", PS: Political Science & Politics special issue, 15 October 2026. https://politicalsciencenow.com/forecasting-the-2026-us-midterms/ .8

International Crisis Group, "The U.S.-led Anti-ISIS Coalition is Leaving Iraq: What Happens Next?", September 2026. https://www.crisisgroup.org/cmt/middle-east-north-africa/iraq-united-states/us-led-anti-isis-coalition-leaving-iraq-what-happens-next .9

ISPI, "The US-led Coalition Leaves Iraq: What Now for the Middle East?", October 2026. https://www.ispionline.it/en/publication/the-us-led-coalition-leaves-iraq-what-now-for-the-middle-east-246666 .10

Al Jazeera, "Iraq says September 30 withdrawal deadline for US-led coalition 'final'", 12 August 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/8/12/iraq-says-sept-30-deadline-to-end-us-led-military-coalition-final .11

NATO, "Defence investment and NATO's 5% commitment" (The Hague Summit Declaration, 25 June 2025). https://www.nato.int/en/what-we-do/introduction-to-nato/defence-expenditures-and-natos-5-commitment .12

مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

سلسلة إصدارات شبكة انكي للبحث العلمي

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث